

[التجارة الإلكترونية وأثرها على الضرائب حسب قوانين الضريبة الأردنية]

[الدكتور محمد علي منير فوزي علاء الدين]

المستخلص:

هذا البحث عن التجارة الإلكترونية وأثرها على الضرائب، وفيه يتم الإشارة إلى التجارة الإلكترونية ومفهومها وأنواعها، وأهميتها وانتشارها السريع في هذا العصر، حيث أن التجارة الإلكترونية دخلت في مواقع كثيرة وأصبح لديها الكثير من الأشكال والأنواع، فمنها البيع على صفحات الإنترنت، أو تجارة الأسهم والسندات على برنامج التداول الإلكتروني، أو شراء السلع أو تبادل العملات، وغيرها من أنواع التجارة الإلكترونية، وهذه التجارة ينبغي أن تخضع للضرائب مثلها مثل التجارات الأخرى في المحال التجارية، ولكن تواجهنا مشكلة هي كيفية التعرف على التجار الذين يمارسون التجارة الإلكترونية، فهم يعيشون في عالم افتراضي، إذ أن في العقد الإلكتروني يتفاوض فيه الأطراف المتعاقدون عن بعد أي في مجلس عقد افتراضي¹، ومن هنا تكمن المشكلة وهي كيفية مواجهة هؤلاء التجار وإدخالهم تحت مظلة قانون الضرائب الأردني، ليساهموا في تحقيق الحصيلة الضريبية، ويشاركوا في تنمية المجتمع وتطويره.

الكلمات الإفتتاحية:

التجارة الإلكترونية، ضريبة المبيعات، ضريبة الدخل، قوانين، الأردن.

ABSTRACT:

Taxes are one of the most important sources of state treasury financing. In modern tax systems, a state cannot currently manage sources of financing for its expenditures without resorting to taxes, regardless of the extent to which this important tax resource contributes to state revenues. The expenditures of states have increased - especially the expenditures of the Hashemite Kingdom of Jordan - due to the progress of technological sciences, and the increase in the state's responsibility towards society to ensure its necessary needs, such as educational care, health care and facilities for running citizens' affairs easily and easily, and lifting the burden on the Jordanian citizen, according to the king's thought. The procedures for tax, linking it to the taxpayer and collecting it should be easy and easy, in order to achieve the voluntary commitment of the taxpayers to this tax system, and electronic marketing has recently

¹ جمال، د بوشنافة جمال، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، خصوصية التراضي في العقود الإلكترونية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، جوان 2018، ص 128.

appeared, and it is still growing and spreading among people, and the pages and websites of electronic marketing are constantly increasing, and hence work must be done to ensure collection The tax evasion forcefully and smoothly, and not to neglect the right of the treasury to remain silent about tax evasion.

KEYWORDS

E-commerce, Sales Tax, Income Tax, Laws, Jordan.

المقدمة:

لا شك أن الضرائب باتت من أهم مصادر تمويل خزينة الدولة في النظم الضريبية المعاصرة، ولا تستطيع دولة حالياً أن تدبر مصادر تمويل لنفقاتها بدون اللجوء إلى الضرائب، بصرف النظر عن مدى مساهمة هذا المورد الضريبي الهام في إيرادات الدولة، فقد زادت نفقات الدول - وأخص بالذكر نفقات المملكة الأردنية الهاشمية² - بسبب تقدم العلوم التكنولوجية، وزيادة مسؤولية الدولة تجاه المجتمع لضمان احتياجاته الضرورية، من رعاية تعليمية، ورعاية صحية ومرافق لتسيير شؤون المواطنين بيسر وسهولة، ورفع العناء عن كاهل المواطن الأردني، تماشياً مع فكر جلالة الملك، وينبغي أن تكون الإجراءات الخاصة بالضريبة

وربطها على الممول وتحصيلها بيسر وسهولة، من أجل تحقيق الالتزام الطوعي للممولين بهذا النظام الضريبي. ، وقد ظهر التسويق الإلكتروني حديثاً، ولا يزال ينمو وينتشر بين الناس، وتزداد صفحات ومواقع التسويق الإلكتروني باستمرار، ومن هنا يجب العمل على ضمان التحصيل الضريبي لهذا النشاط المستجد، والتصدي بكل قوة وإقدام، وعدم التفريط في حق الخزانة بالسكوت عن التهرب الضريبي أو حتى التجنب الضريبي، وتفضل بعض المنشآت التي تعمل عبر الإنترنت أن تجعل ملاذها الضريبي موطناً لها حتى تنخفض أعباءها الضريبية، وذلك لتجنب الضريبة المفروضة في البلاد الأخرى³.

² وصلت نفقات المملكة الأردنية الهاشمية مبلغ 7876.3 مليون دينار أردني عن سنة 2015، وفقاً للوزي، 2018، ص 17.

³ صديق، د. رمضان صديق، 2011، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، القاهرة، ص 158.

أولاً: وصف البيانات الخاصة بالدراسة
 يبين الجدول (1) خلاصة موازنات الدولة الأردنية للأعوام 2005-2015 بالدينار الأردني

العام	إجمالي الإيرادات الفعلية	إجمالي الإيرادات المقدرة	إجمالي النفقات الفعلية	إجمالي النفقات المقدرة	النفقات الرأسمالية الفعلية	النفقات الرأسمالية المقدرة	النفقات الجارية الفعلية	النفقات الجارية المقدرة
2005	3064	3060	3104.4	3330	534.7	785	2469.7	2545
2006	3469	3345	3860.4	4038.6	794.1	863.6	3066.3	3175
2007	3971.5	4074	4540	4842.2	842.6	997.7	3697.4	3844.5
2008	5093.7	4973.7	5431.9	5787.7	958.5	1147.5	4473.4	4640.2
2009	4521.2	5467	6030.5	6460.1	1444.5	1721.7	4586	4738.4
2010	4662.7	5125	5708	5970.2	961.4	1033.5	4746.6	4936.7
2011	5413.8	5792.7	6797.2	6952.9	1057.7	1136.8	5739.5	5816.1
2012	5054.3	5881	6878.2	7644.4	675.4	995.6	6202.8	6648.8
2013	5759	6146	7077.1	7455.7	1021	1237.6	6056.1	6218.1
2014	7267.6	6982	7851.1	8096.3	1137.5	1262.7	6713.6	6833.6
2015	7408	7408	7876.3	7876.3	1174.8	1174.8	6701.5	6701.5

* تم تلخيص الجدول السابق من موازنات السنوات المذكورة، دائرة الموازنة العامة، الأرقام بالملليون دينار.

مشكلة الدراسة:

نظراً لحدثة ظهور التجارة الالكترونية في هذا العصر الحديث، وعدم فهم مكنونها ومحدداتها، ووجود تعقيدات كثيرة في هذا المجال، من أهمها عدم إبرام التعاقدات في مجلس عقد واحد يجمع بين المتعاقدين، مع عدم وجود مستندات مكتوبة بينهما، فكل شيء يتم عن طريق الاتصالات عبر الإنترنت، في الوسائل المختلفة، وقد وجد الباحث ندرة في الكتب التي تتحدث عن النظام الضريبي وتأثره بالتجارة الالكترونية في

المملكة الأردنية الهاشمية، ويرى الباحث ضرورة فك إشكالية التجارة الالكترونية وأثرها على الضرائب، لأن التجارة الالكترونية نظام فريد من نوعه وهو نظام حديث يختلف عن التجارة التقليدية المعروفة، ومن ثم فمن الوارد حتما وجود نزاعات كثيرة قد تنتج عن التجارة الالكترونية وعلاقتها بالضرائب، كما ظهرت أنواع متجددة من شركات التسويق الالكتروني مثل شركات التسويق الهرمي حيث تعمل على إقناع الشخص بشراء السلعة وإن أتى بعملاء آخرين فله عمولة عن كل عميل، حتى يتم تكوين شكل هرمي من العملاء⁴، وبناء عليه سيحاول الباحث توضيح الصورة كاملة عن موضوع التجارة الالكترونية وأثرها على الضرائب في المجتمع الأردني. وتشتمل عناصر مشكلة الدراسة في مجموعة من الأسئلة التالية:

1. ما هو مفهوم التجارة الالكترونية؟ وما هي أهميتها؟ وفائدتها؟
2. ما هو مفهوم ضريبة الدخل؟ وما مفهوم الضريبة العامة على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة؟ وما هي أهميتها؟
3. كيف تتعامل القوانين الضريبية الأردنية مع التجارة الالكترونية الحديثة؟
4. ما هو موقف الضريبة على الدخل؟ وموقف الضريبة العامة على المبيعات؟

⁴ الختلان، أ.د سعد بن تركي الختلان، 2012، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ص 213-214.

فرضيات الدراسة:

- يقوم الباحث بسبر أغوار هذا الموضوع البحثي في إطار عدة فرضيات وهي:
- التجارة الالكترونية مثل التجارة العادية بالنسبة للضرائب، فكلاهما ينتج عنه أرباح يجب المحاسبة عنها ضريبياً.
 - التجارة الالكترونية أيضاً كالتجارة العادية من حيث تكوينها (بالرغم من الاختلاف في طريقة إبرام التعاقد في كل منهما)، ومن ثم يحق تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات على التجارة الالكترونية.
 - أهمية إدماج جميع الاقتصاديات في المجتمع الأردني في الاقتصاد الرسمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في دقة الموضوع الذي يبحث فيه، فهو متعلق بإيرادات سيادية للدولة، إذا زادت استطاعت الدولة القيام بمهامها، وزادت قدرتها على الانفاق الذي بدوره يولد قوة شرائية في المجتمع الاردني، تساهم في تدوير عجلة الاقتصاد وزيادة مردوداته على كافة أفراد المجتمع، وضريبة الدخل وكذلك الضريبة العامة على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) يعتبران نظام كامل للضريبة المباشرة وغير المباشرة، فالمنوط بتحصيل الضريبة العامة على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) ليس هو المكلف بأدائها، وإنما هو مجرد وسيط لتحصيل الضريبة من المكلف بها وسدادها لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أما ضريبة الدخل فهي ضريبة مباشرة يدفعها الممول من أرباحه المحققة، ولكن قد تواجه الدائرة المختصة بالضرائب بعض المشكلات في حصر المجتمع الضريبي الالكتروني، وحتى لا يكون هناك متهمين من القانون الضريبي ليس فقط إلا إنهم على الشبكة العنكبوتية، ووجه الأهمية لهذا البحث، أن التجارة الالكترونية موضوع جديد، ليس له جذور عميقة، بسبب حداثة التكنولوجيا في هذا العصر الحديث، ومن ثم فإن إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة أمر عادل للتسوية بين المسوقين الالكترونيين، والتجار العاديين في المحلات الفعلية بالمملكة، ومن جهة أخرى فإن عنوان الممول العادي يكون معروفاً أما التاجر الالكتروني يكون في عنوان افتراضي على الانترنت، وبالتالي فإن طريقة الوصول إليه تكون صعبة إلى حد كبير، وتحصيل الضريبة من الممول هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الضريبي، فالهدف الأساسي من الضريبة هو تحصيلها لتكون ذخراً أمام المسؤولين لإنفاقها في النفقات المستمرة يومياً والمطلوب تديرها من المملكة، ولا يجوز لموظف الضرائب أن يتهاون في شروط استحقاق الضريبة، وأن يعمل جدياً في عمل إجراءات تحصيل الضريبة بشكل يتفق مع نصوص القانون ومع المعايير المحاسبية الدولية كأساس للضريبة ولتجسيد السياسات الضريبية⁵.

حدود الدراسة:

في هذه الدراسة يبحث الباحث في موضوع التجارة الالكترونية مع ذكر أثرها على الضرائب في القوانين الأردنية، ومن عنوان الدراسة يتضح للقارئ أن محددات الدراسة عبارة عن:

⁵ مشكور، أ.د. سعود جايد، 2021، المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS)، أطر نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الأولى، ص 31.

الحدود الموضوعية:

ستكون هذه الدراسة عن موضوع التجارة الالكترونية، ولن يتطرق الباحث لموضوع التجارة الالكترونية إلا بالقدر الذي يعرف القارئ ماهيتها وتعريفها وأنواعها، وفائدتها في عصرنا الحديث، وجدير بالذكر أن الموضوع الثاني وهو الضرائب وأثر التجارة الالكترونية على الضرائب، وبيان هذا الأثر إن كان سلبيا أم إيجابيا، وكيفية الاستفادة من موضوع التجارة الالكترونية في مجال الضرائب.

الحدود المكانية:

نظرا لأن هذه الدراسة متعلقة ببيان أثر التجارة الالكترونية على الضرائب وفقا للقوانين الضريبية الأردنية، لذلك فإن الباحث سيقصر في بحثه على القوانين الأردنية، وإذا تطلب الأمر الإشارة إلى أي قانون آخر من قبيل المقارنة فقط.

الحدود الزمانية:

سيكون هذا البحث وفق العصر الحالي، ولن يتطرق إلى الزمن القديم لأنه بالبداية موضوع التجارة الإلكترونية موضوعا حديثا، ليس له تاريخ قديم، بل هو مصطلح جديد في عالمنا المعاصر لم يعهده علم الاقتصاد أو التجارة إلا بعد ظهور الإنترنت في بداية التسعينات من القرن الماضي، وهناك بعض الباحثين أشاروا إلى ظهور التجارة الالكترونية من سبعينات القرن العشرين من خلال نظم تبادل المعلومات الإلكترونية بين الشركات الصناعية Electronic Data Interchange –EDI⁶.

منهج الدراسة:

سيلتزم الباحث في هذه الدراسة المعنونة: "التجارة الالكترونية وأثرها على قوانين الضرائب" وفقا لتشريع المملكة الأردنية الهاشمية " بالمنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأنسب لهذا الموضوع، وذلك لتحليل النصوص القانونية الواردة في القوانين الضريبية، مع التركيز على موضوع التجارة الالكترونية، وبيان كيفية إخضاعها

للضريبة بشكل يناسب طبيعتها، ويتم وصف الوضع التشريعي الحالي، مع بيان شروط إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة، مع تحليل النصوص التشريعية الأردنية وإنزالها على الواقع.

مصطلحات الدراسة:

التسويق الإلكتروني e-marketing، التجارة الإلكترونية (e-Trade) or (e-Commerce)، التحقق الإلكتروني: (Electronic Inquiry System)، الضريبة العامة على المبيعات: (Sales Tax)، ضريبة القيمة المضافة: (Value Added Tax (VAT))، ضريبة الدخل: (Income Tax)، التهرب الضريبي (Tax evasion)، وسوف يرد فيما بعد معاني هذه المصطلحات عند الحديث عن كل مصطلح حسب المكان المخصص له وفقا لخطة البحث.

هيكل الدراسة:

سيقوم الباحث بعمل إجراءات للدراسة وخطة للإلمام بالموضوع المبحوث، وذلك بتقسيم الدراسة إلى مبحثين اثنين، وكل مبحث ينقسم إلى مطلبين كما يلي:

⁶ Büttner, F., Bartels, U., Hamann, L., Hofrichter, O., Kuhlmann, M., Gogolla, M., ... & Stosiek, A. (2014). Model-driven standardization of public authority data interchange. Science of Computer Programming, 89, P163.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة.
المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية.
الفرع الأول: تعريف التجارة الإلكترونية وأهميتها.
الفرع الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية.
المطلب الثاني: مفهوم الضريبة.
الفرع الأول: مفهوم ضريبة الدخل.
الفرع الثاني: مفهوم ضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة).
المبحث الثاني: الوضع الضريبي الحالي للتجارة الإلكترونية في الأردن.
المطلب الأول: موقف الضريبة على الدخل.
المطلب الثاني: موقف الضريبة العامة على المبيعات.
المطلب الثالث: موقف قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة 2014.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة رضوان وعوض والحسيني (د.ت):⁷

وهي دراسة متميزة بعنوان: الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، للمؤلفين رأفت رضوان⁸، رشا عوض⁹، ولاء الحسيني¹⁰، وشرحت الدراسة تطور عالم الأعمال الإلكترونية الجديد، كما رصدت الدراسة تزايد معدل التجارة الإلكترونية بشكل كبير، كما ذكرت خصائص التعاملات الإلكترونية من عدم وجود وثائق ومستندات ورقية لإثبات المعاملات، وأنها تجارة عالمية، وتتم عن طريق التباعد المكاني، مع عدم إمكانية تحديد الهوية للطرفين لعدم جلوسهما في مجلس عقد واحد، ووضح المؤلفون وجود فجوات تشريعية وإدارية ومفاهيمية بين هيكل الضرائب والثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات، وأشارت الدراسة إلى وجود تحديات لفرض الضريبة تتمثل في سيادة الدولة والعدالة الضريبية وصعوبة إثبات التعاملات والعقود، مع عدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات التجارية الإلكترونية للضريبة، وفي نهاية البحث يوصي المؤلفون للتطرق إلى الدعامات الثلاث للنظام الضريبي وهي التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية والمجتمع الضريبي، وتأهيل الموظفين الضريبيين بالمعدات التكنولوجية العالية والمتقدمة.

ثانياً: دراسة الفتلاوي:¹¹

وهي دراسة بعنوان: "معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الإلكترونية، للمدرس الدكتور حيدر مجيد عبود الفتلاوي، بجامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، وقد أشار الباحث إلى التوسع الكبير في استخدام الوسائل الإلكترونية خاصة للأغراض التجارية، وقد فتح ذلك المجال للشركات والأفراد للامتناع عن تسديد الضرائب والتخلص من المسألة الضريبية¹²، وأشار إلى أن مشكلة التهرب الضريبي تحدث عندما يمتنع الأفراد عن

⁷ رضوان وعوض والحسيني(د.ت)، رأفت رضوان ، رشا عوض ، ولاء الحسيني ، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، دراسة منشورة على الإنترنت.

⁸ رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء جمهورية مصر العربية.

⁹ باحث اقتصادي بالمركز.

¹⁰ باحث اقتصادي بالمركز.

¹¹ الفتلاوي، الدكتور حيدر مجيد عبود ، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، ص ص 7-20.

¹² الفتلاوي، المرجع السابق، ص 7.

تسديد الضريبة أو جزء منها ، ويعد ذلك إخلالاً بالعدالة الضريبية¹³، وأوصى المؤلف في نهاية الدراسة بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة في النظام المالي الضريبي بما يتلاءم مع تطور الأنشطة

الاقتصادية ، واستخدام التقنيات الحديثة والوسائل الالكترونية لرفع مستوى الجهاز الضريبي، صياغة نموذج ضريبي دولي موحد، تفعيل التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية لتبليغ المعاملات الضريبية لكافة المعاملات التجارية، مع الاستفادة من تجارب الدول السابقة في مجال التشريع الضريبي.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبحث.

فيما يلي سيتكلم الباحث عن مفهوم التجارة الالكترونية، وذلك في مطلب أول، ثم يتبع ذلك بمفهوم الضريبة في مطلب ثان.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية.

التسويق الإلكتروني e-marketing:

التسويق نشاط هام جدا ومؤثر في التجارة، وعرفته جمعية التسويق الأمريكية AMA بأنه " النشاط الخاص بتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات والأفكار التي تسعى إلى إشباع رغبات الافراد والمنشآت"¹⁴، ويعني التسويق الإلكتروني كل الطرق المتاحة للتسويق من خلال شبكة الإنترنت، سواء كان عن طريق محركات البحث، مثل التسويق من خلال محرك بحث جوجل ويعرف التسويق اصطلاحا "Search Engine Marketing"، أو من خلال إرسال رسائل نصية عبر أجهزة الهواتف النقالة، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو شبكات التواصل الاجتماعي مثل: (Facebook, Twitter, Google plus, ...)، ويطلق على التسويق من خلال شبكات التواصل الإجتماعية المعروفة "Social Media Marketing"¹⁵.

التجارة الإلكترونية (e-Trade) or (e- Commerce):

وهي كل عملية تجارية تتم بين البائع والمشتري عبر الإنترنت، سواء كان ذلك على منصة البائع ذاته أو على المنصات التي تكون وسيط بين البائعين والمشتريين، مثل منصة Amazon، أو منصة E Pay، وغالبا ما ينشئ المسوقون الالكترونيين منصات خاصة بهم لتسويق منتجاتهم، والحصول على عملاء جدد، وهي عملية تسهل اللقاء بين المشتري والبائع، وتسرع العملية التجارية، وهي تختلف عن التجارة العادية من حيث أن التجارة الالكترونية تتحقق بين طرفي التعاقد عن بعد، بينما التجارة العادية تتم وجها لوجه (أي في مجلس عقد واحد).

الفرع الأول: تعريف التجارة الالكترونية وأهميتها.

تعريف التجارة الالكترونية:

قامت اللجنة الأوروبية للتجارة الإلكترونية بإيجاد تعريف التجارة الالكترونية بأنها: "أداء الأعمال الكترونيا حيث تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات المكتوبة أو المسموعة أو المرئية"¹⁶، وعرفها قانون الأونسترال

¹³ الفتلاوي، المرجع السابق، ص 14.

¹⁴ عبد الحميد، د.طلعت أسعد عبد الحميد، 1996، التسويق الفعال، (كيف تواجه تحديات القرن 21؟)، منشأة المعارف - مكتبات الأهرام-مكتبة الشقري بالرياض، صفحة 18

¹⁵ طه، طارق طه، 2003، التسويق والتجارة الإلكترونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2003، ص ص5-14.

¹⁶ الفتلاوي، المرجع السابق ص 13.

النموذجي للتجارة الإلكترونية في المادة 1 بأنه ينطبق على: " أي نوع من المعلومات يكون في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق أنشطة تجارية"¹⁷، ولم يرد تعريف واضح للتجارة الإلكترونية في قانون المعاملات الإلكترونية الأردني، ولكن في المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني¹⁸ عرف المعاملات بأنها أي إجراء يقع بين طرفين أو أكثر لإنشاء التزام على طرف واحد أو على طرفين أو أكثر سواء كان عملاً تجارياً أو مدنياً أو مع دائرة حكومية، ثم عرف المعاملات الإلكترونية بأنها المعاملات التي تنفذ بوسائل الكترونية، ومن هذين النصين يستنتج الباحث أنه وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية يشترط لتحقيق مصطلح التجارة الإلكترونية أن يتحقق فيها الشروط الأربعة الآتية:

1. وجود إجراء بين طرفين أو أكثر.

2. نشأة التزام على طرف أو أكثر منهم.

3. أن يتعلق الإجراء بعمل تجاري.

4. أن يتم بوسيلة الكترونية.

ويتم إجراء المعاملات الإلكترونية عن طريق تشفير البيانات أثناء إرسالها حتى لا يتم السماح لأي إنسان بالتعرف عليها، أو التلاعب بها، أو تغييرها. ولا يحق تغيير بيانات التوقيع الإلكتروني إلا من صاحب الحساب أو صاحب التوقيع وهي عملية تحقق من هويته المستخدم والتعرف على مصدر البيانات عن طريق شهادته التصديق الإلكتروني.¹⁹

أهمية التجارة الإلكترونية:

- تسهل إجراء المعاملات التجارية الإلكترونية.
- إتمام المعاملات التجارية عن بعد أي لا يشترط التواجد في مجلس عقد واحد، وبالتالي فإن العميل لا يضطر إلى الذهاب إلى الأسواق البعيدة عن محل إقامته، فيستطيع بضغطة زر واحدة إتمام المعاملة التجارية.
- ارتفاع قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية من سنة إلى أخرى.
- التقدم التكنولوجي العالي والسريع أدى إلى زيادة الإقبال على التجارة الإلكترونية بشكل متسارع.

الفرع الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية.

يختلف شكل التجارة الإلكترونية عن التجارة العادية، فهذا أمر طبيعي تتميز به التجارة الإلكترونية عن غيرها من التجارات التقليدية، وتتمارس التجارة الإلكترونية عن طريق إبرام تعاقد الكتروني بين الطرفين، حيث أصبح

¹⁷ أنظر قانون الأونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية، م 1 منه.

¹⁸ المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015.

¹⁹ زررور، وسن كاظم زررور المدرس المساعد جامعة واسط، كلية القانون، التوقيع الإلكتروني كدليل من أدلة الإثبات في ضوء أحكام قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل. منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الثالثة العدد الثاني، سنة 2011. ص 145 من المجلة.

- بموجبها العقد الإلكتروني قواما للمعاملات الإلكترونية لاحتوائه على ما يعيشه العالم من حداثة في المعاملات ومن تطور تكنولوجي²⁰. ومن أشكال التجارة الإلكترونية ما يلي:
- ❖ الشكل الأول: مواقع بيع البضائع مثل مواقع أمازون، إيبى، على بابا، أوليكس، منشور.
 - ❖ الشكل الثاني: مواقع بيع الخدمات كموقع خمسات وحسوب ومستقل وفيفز.
 - ❖ الشكل الثالث: مواقع البنوك الإلكترونية كموقع بنك نتلر وسكريل وبيبال.
 - ❖ الشكل الرابع: مواقع تداول الأسهم والسندات كموقع مباشر السعودية ومصر والإمارات والكويت.
 - ❖ الشكل الخامس: مواقع تداول العملات والمؤشرات العالمية كموقع شركة إن إس إف إكس وشركة إكس إم والشركة العملاقة MQL5 صاحبة البرنامج الشهير في التداول Meta Trader 4 و Meta Trader 5.

المطلب الثاني: مفهوم الضريبة.

سيليقي الباحث الضوء على مفهوم ضريبة الدخل ثم الضريبة العامة على المبيعات (وتشبهها ضريبة القيمة المضافة).

الفرع الأول: مفهوم ضريبة الدخل.

ضريبة الدخل: (Income Tax)

هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين على صافي الربح المحقق خلال السنة الضريبية. **التحقق الإلكتروني: (Electronic Inquiry System)**

ومعناه قيام الإدارة الضريبية عند الفحص وعند الشك في قيد إلكتروني معين أن ترسل للطرف الآخر لطلب نسخة من التعاقد لمقارنته بما لدى الطرف الأول²¹، وقد ينتج عن هذا التحقق الإلكتروني اكتشاف حالة من ضمن حالات التهرب الضريبي للممول أو للمسجل في دائرة ضرائب الدخل والمبيعات.

التهرب الضريبي (Tax evasion)

وفقا للبند رابعا من المادة 2 من قانون الضريبة 38 لسنة 2018 هو: "استعمال أساليب احتيالية تنطوي على غش أو خداع أو تزوير أو إخفاء البيانات أو تقديم بيانات وهمية أو المشاركة في أي منها قصدا بهدف عدم دفع الضريبة أو تخفيضها..."²²، كما يمكن أن تستخدم التجارة الإلكترونية في جريمة غسيل الأموال الإلكترونية أو جريمة التهرب الضريبي، وهما إحدى أشكال الفساد المالي، والذي يشكل بلاءً قديما وحديثاً للمجتمع، ويرتبط ظهورها وتطور مخاطرها من خلال زيادة رغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير قانونية، وهو ما يظهر بوضوح في مجتمعات العالم الثالث، وتعتبر هذه الجرائم هي السبب في مشاكلهم الاقتصادية وتخلفهم²³. ومن أهم معوقات إثبات جريمة التهرب الضريبي في التجارة الإلكترونية هو صعوبة تقديم الدليل المادي، لأن الدليل المادي للجريمة الإلكترونية عامة يكون عن طريق ارتكاب الجريمة بواسطة أجهزة الحاسوب وتطبيقاته، وتتم الجريمة في بيئة لا علاقة لها بالأوراق أو المستندات، بل يستند على شبكة

²⁰ شلقامي، شحاتة غريب محمد شلقامي، التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية (دراسة مقارنة)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 4، كما ورد في مشاوي، طالبة الدكتوراه حفصة مشاوي، عقد التامين الإلكتروني بين الإرادة والإذعان في التشريع الجزائري، مخبر القانون المقارن، جامعه تلمسان، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، تاريخ النشر ديسمبر 2020، ص 682.

²¹ رضوان وعوض والحسيني(د.ت)، المرجع السابق، ص 19.

²² أنظر المادة 2 من قانون رقم 38 لسنة 2018 المعدل لقانون الدخل رقم 34 لسنة 2014.

²³ حسين، نادية شاكر (بدون سنة نشر) المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والداري، دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس.

المعلومات الدولية، ويمكن للجاني العبث في بيانات الحاسب أو برامجه، في وقت قياسي قد يكون جزءاً من الثانية.

الفرع الثاني: مفهوم الضريبة العامة على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة).

يتقارب مفهوم الضريبة العامة على المبيعات مع مفهوم ضريبة القيمة المضافة، فهما من الضرائب غير المباشرة، ولكن ضريبة القيمة المضافة يتم تطبيقها على جميع مراحل الإنتاج أو التجارة، مع تطبيق الضريبة فقط على القيمة المضافة على السلعة أو الخدمة المباعة.

الضريبة العامة على المبيعات: (Sales Tax)

هي ضريبة غير مباشرة، تفرض على السلع المصنعة المحلية والمستوردة، وتستحق بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة، ووفقاً للمادة (2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني²⁴ فقد قسم المشرع الضريبة إلى نوعين وهما:

الضريبة العامة:

وهي ضريبة المبيعات المفروضة على استيراد أو بيع أي سلعة أو خدمة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (6) من هذا القانون.

الضريبة الخاصة:

وهي ضريبة المبيعات المفروضة بنسب خاصة أو بمقادير محددة على استيراد أنواع معينة من السلع والخدمات أو بيعها وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من هذا القانون.

ضريبة القيمة المضافة: (Value Added Tax (VAT))

حيث أن الضريبة المطبقة بالأردن هي الضريبة العامة على المبيعات، وليست ضريبة القيمة المضافة، لذلك يرى الباحث إستقاء تعريف ضريبة القيمة المضافة من المادة (1) التعريفات بقانون القيمة المضافة الإماراتي²⁵ إذ تنص على: "هي ضريبة تفرض على استيراد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتشمل التوريد الاعتراري".

المبحث الثاني: الوضع الضريبي الحالي للتجارة الإلكترونية في الأردن.

في هذا المبحث، وبعد أن بسط الباحث مفهوم التجارة الإلكترونية، ومفهوم الضريبة، فإنه يتعين إلقاء الضوء على الوضع الحالي للتجارة الإلكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية، لمعرفة ما قرره المشرع الأردني بخصوصها، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: موقف الضريبة على الدخل.

وفقاً للمادة 3-أ- من قانون الدخل الأردني يخضع للضريبة أي دخل يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه منها بغض النظر عن مكان الوفاء بما في ذلك الدخول الآتية: 1.....2.....3.....15 أي دخل آخر لم يتم إعفاؤه بمقتضى القانون" وعدد المشرع الأردني الكثير من الأنشطة الخاضعة ويرى الباحث أن الأنشطة المذكورة في المادة قد وردت على سبيل المثال وليس الحصر، ومن ثم فإن أي دخل يحصل في المملكة يكون خاضعاً للضريبة بمجرد تحقق الشروط وهي:

²⁴ أنظر المادة (2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني الصادر برقم (6) لسنة 1994.

²⁵ قانون الضريبة على القيمة المضافة الإماراتي الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017.

- تحقق الدخل في المملكة أو يجنيه منها.
- أن يتحقق لأي شخص كان سواء كان شخصية طبيعية أو اعتبارية.
- لا يشترط أن يكون مكان الوفاء في المملكة.

ويرى الباحث أن النص في البند 15 من المادة 3-أ من قانون ضريبة الدخل كافي تماما بإخضاع الأرباح الناتجة عن التجارة الالكترونية للضريبة، لأنها قد أطلقت اللفظ الخاص بأي دخل لم يتم النص على إعفائه، ولم يقتصر المشرع الأردني على ذلك، وإنما قام بالنص صراحة على خضوع التجارة الالكترونية لضريبة الدخل عن طريق تعديل المادة 3 بإضافة البند (د) بموجب التعديل الوارد بالقانون رقم 38 لسنة 2018، وجاء نص البند د: "يخضع للضريبة الدخل الناجم عن التجارة الالكترونية للسلع والخدمات، وبهذا التعديل فقد حسم المشرع الأردني الجدول حول خضوع التجارة الالكترونية لضريبة الدخل.

المطلب الثاني: موقف الضريبة العامة على المبيعات.

في البداية يطرح الباحث مفهوم الخدمة وفقا للمادة (2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني حيث تم تعريف الخدمة بأنها: "كل عمل يقوم به الشخص لقاء بدل بما في ذلك تقديم منفعة إلى الغير وان كان أي منها بغير قصد تحقيق الربح، ولا يشمل هذا العمل تزويد سلعة"²⁶. وعندما عرف الضريبة العامة ذكر أنها: ضريبة المبيعات المفروضة على استيراد أو بيع أي سلعة أو خدمة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من

المادة (6) من هذا القانون. وبالرجوع إلى المادة (6) الفقرة أ - نجد أنها تفرض ضريبة عامة على استيراد أي سلعة أو خدمة أو بيع أي منهما بنسبة (16%) من قيمة هذه السلعة، أو بدل هذه الخدمة، ويفهم من صفة العامة في عبارة الضريبة العامة أنها نسبة (16%) أي هي النسبة العامة في هذا القانون (تختلف نسب ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة من دولة لأخرى، فهي كانت في مصر بنسبة عامة 10%)²⁷، ولكن هذا لا يمنع من تقرير المشرع الأردني في القانون من نسب أخرى غير نسبة (16%)، وتعرف بالضريبة الخاصة، لأن المشرع يغير من النسبة لإعتبارات خاصة، ومنها جدول رقم (1)، مثل الاسمنت بجميع أنواعه، أو حديد البناء والتسليح، أو زيوت التشحيم المعدنية والمشروبات الغازية، ومنها جدول رقم (2) الخاص بالسلع والخدمات الخاضعة للضريبة العامة بنسبة أو بمقدار (صفر)، وذلك لإعتبارات إجتماعية مثل: المحضرات المعدة إعداداً خاصاً لتغذية الأطفال والمعوقين والمحضرات الغذائية المعدة فقط كأغذية للحالات المرضية الخاصة. وكذلك جدول رقم (3) الخاص بالسلع والخدمات المعفاة من ضريبة المبيعات، كدقيق الحنطة (قمح)، والخبز، والخدمات كإنتاج وجمع وتوزيع الكهرباء، وجمع وتنقية وتوزيع المياه.

رأي الباحث:

من إستقراء نصوص قانون الضريبة العامة على المبيعات، لم نجد فيه أي نص يعفي التجارة الالكترونية من الخضوع لضريبة المبيعات سواء للسعر العام وهو (16%) أو لسعر خاص، ومن جهة أخرى لم نجد أيضاً التفرقة بين وسيلة البيع والتسويق، فلم يحدد المشرع الضريبة على المبيعات في المتاجر فقط دون التسويق الالكتروني، ودون التجارة الالكترونية، ومن هنا فطالما لم ينص القانون على إعفاء التسويق الالكتروني، أو التجارة الالكترونية من الخضوع للضريبة، وكذلك لم يخضعها ضمن البنود ذات الضريبة بنسبة صفر، ومن ثم، فإن الباحث يرى ثبوت خضوع السلع والخدمات للضريبة العامة للمبيعات أو للضريبة الخاصة حسب نوع السلعة المبيعة، وحسب وجودها في الجداول المرفقة في قانون الضريبة العامة على المبيعات أو عدم إرفاقها، ودون النظر إلى أي

²⁶ أنظر المادة (2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني رقم (6) لسنة 1994.

²⁷ سالم، د. حسن عبد الله علي سالم، (2011)، المحاسبة الضريبية في الضريبة العامة على المبيعات، نور الإيمان للطباعة، الطبعة الأولى، ص 14.

إجراء لإعفاء السلعة أو عدم خضوعها بسبب كونها مبيعة عن طريق التسويق الإلكتروني، أو عن طريق التجارة الإلكترونية، وبناء عليه فإن التجارة الإلكترونية تخضع للضريبة على المبيعات حسب نوع السلعة أو الخدمة المباعة، فإن كانت سلعة أو خدمة عامة طبقت عليها نسبة (16%)، وإن كانت سلعة أو خدمة مذكورة في أي من الجداول المرفقة بالقانون، طبقت عليها النسبة المحددة وفقاً للجدول التي توجد فيه.

ويرى الباحث أيضاً أن الإلتزام بهذا الرأي يحقق بعض المصالح وهي:

- ❖ يحقق مبدأ العدالة الضريبية بين البائعين، فالعدالة تقتضي محاسبة البائع الإلكتروني للسلعة أو الخدمة، كما يتم محاسبة البائع في المتجر العادي للسلعة أو الخدمة المتماثلة.
- ❖ يؤسس لبزوغ الإستخدام المتطور للتكنولوجيا الحديثة بشكل منظم.
- ❖ يحقق حصيلة كبيرة وقابلة للنمو بإيرادات الضريبة العامة على المبيعات.
- ❖ يساعد على حصر المجتمع الضريبي، ويعمل على عدم تسرب المسجلين من دائرة ضريبة المبيعات والدخل.

❖ يجد من إمكانية التهرب الضريبي من الضريبة.

ومن جهة أخرى وحفاظاً على حقوق المسجل بضريبة المبيعات، أنه في حالة الرجوع عن البيع الإلكتروني بين البائع والمشتري، لابد من إعطاء الحق للمسجل بالضريبة بخضم ضريبة المبيعات التي قام بسدادها بالفعل، عن طريق إجراء تسوية محاسبية عند حدوث عدول عن التعاقد الإلكتروني من المستهلك²⁸.

المطلب الثالث: موقف قانون الإستثمار الأردني رقم (30) لسنة 2014.

تمهيد:

من الأهمية في هذا المقام أن يلقي الباحث الضوء على بعض مبادئ الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، لاستيضاح موقف الضرائب كرافد أساسي لإيرادات المملكة، ومن هذه المبادئ:

مبدأ وحدة الموازنة:

وهو مبدأ هام جداً يعني إعتبار النفقات والإيرادات كوحدة واحدة في الموازنة العامة، وتصدر في وثيقة واحدة وبقانون واحد يشمل كلا الطرفين، وهذا يضمن وحدة الموازنة، ويؤسس إلى تقديم مشروع للموازنة ومن أهم الإيرادات للموازنة هي الضرائب المفروضة سواء كانت ضريبة على الدخل أو ضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات²⁹.

مبدأ السنوية:

ومعناه أن الموازنة العامة تتخذ سنة للفترة الضريبية تتجدد الموازنة كل سنة وتبدأ بتاريخ 1/1 وتنتهي بتاريخ 12/31 من كل سنة، وهذا لتوحيد الفترات الضريبية مع فترة الموازنة، ولتحقيق التناغم في الفترات، حتى لا يتم تحديد فترة للموازنة تختلف عن غيرها في المدة.

²⁸ للتعرف في معرفة حقوق المستهلك في العدول عن التعاقد الإلكتروني أنظر: محاسنة، أ. د. نسرين محاسنة، أستاذ القانون المدني كلية الحقوق جامعة قطر، حق المستهلك في العدول عن العقد الإلكتروني، دراسة في ضوء قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري مقارنة بالتوجيه الأوروبي لحقوق المستهلك، مجله كلية القانون الكويتية العالمية - السنة السادسة - العدد 4 - العدد التسلسلي 24 - ربيع الأول - ربيع الثاني 1440 هـ - ديسمبر 2018، ص 191-225.

²⁹ الوزني، (2018)، تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية 2005-2015، البقاء للبحوث والدراسات، المجلد (21)، العدد (2)، ص 13.

مبدأ عدم تخصيص الإيرادات:

ويعني هذا المبدأ عدم إمكانية تخصيص إيراد معين بالذات للصرف على نفقة محددة، حيث إن جميع الإيرادات للدولة ومنها إيرادات الضرائب المختلفة، تجمع في خزينة واحدة ثم يتم الصرف منها على جميع النفقات، بصرف النظر عن الجهات المختلفة، كم تنفق؟ وكم تحصل من الإيرادات؟ وينتج عن هذا المبدأ احتمالية وجود وزارة معينة أو هيئة محددة بتحصيل إيرادات أكبر بكثير من نفقاتها، كالمصالح والهيئات والدوائر الضريبية، فهي قائمة أساساً على جباية وتحصيل الضرائب، فيكون من الطبيعي أن تكون إيراداتها أكبر من نفقاتها، وعلى العكس توجد وزارات تكون نفقاتها أكبر بكثير من إيراداتها، لأن ذلك من طبيعتها، مثل وزارة الدفاع أو وزارة الصحة.

مبدأ عمومية الموازنة:

ومعناه عدم السماح بحدوث مقاصة بين إيرادات ومصروفات جهة معينة³⁰.

فلسفة قانون الاستثمار:

بالنظر إلى المادة (2) من قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة 2014، نجد أنه قد عرف النشاط الاقتصادي بأنه أي نشاط صناعي أو زراعي أو سياحي أو إعلامي أو خدمي بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، ويعني هذا أنه قد اعتبر النشاط الخدمي من ضمن الأنشطة الاقتصادية وخص منها نشاط تكنولوجيا المعلومات، وعندما تحدث المشرع الأردني عن الحوافز والمزايا خارج المناطق التنموية والمناطق الحرة، ففي البند 1 من الفقرة ب من المادة (4) ووفقاً للجدول رقم (1/أ) قرر وجود بعض مدخلات الإنتاج اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الصناعية تعفى من ضريبة الرسوم الجمركية وتخضع للضريبة العامة على المبيعات، ووفقاً للجدول رقم (1/ب)، (1/ج)، (1/د)، التي تعفى من الرسوم الجمركية وتخضع لنسبة ضريبة المبيعات إلى الصفر، لم يتطرق المشرع إلى التفرقة بين المبيعات عن طريق التوريد العادي أو عن طريق المتاجر المفتوحة (التقليدية)، أو عن طريق التجارة الإلكترونية، أو التسويق عبر الإنترنت.

ويستشف الباحث أن توجه قانون الاستثمار عدم التفرقة بين المبيعات بصورة عادية والمبيعات بصورة إلكترونية، ومن ثم فإن الباحث يرى أن مسلك القانون يؤسس لمعاملة التجارة الإلكترونية معاملة ضريبية عادية مثلها مثل التجارة العادية، لأنه في الواقع لا تختلف فحوى التجارة الإلكترونية عن التجارة العادية، إلا في طريقة التنفيذ عن بعد وعبر الإنترنت، لأن طرفي العقد في الغالب لا يكونا حاضرين في مجلس العقد، وإنما يكون كل طرف منهما في مكان بعيد عن الطرف الآخر، دون الحضور الفعلي³¹.

الخاتمة:

قام الباحث بهذه الدراسة أثر التجارة الإلكترونية على الضرائب، ووضح مفهوم التجارة الإلكترونية، من حيث تعريفها وأهميتها، وأشكالها، ثم تطرق لبيان مفهوم الضريبة، ضريبة الدخل، والضريبة العامة على المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، بالرغم من أن المشرع الأردني لا يزال يطبق الضريبة العامة على المبيعات دون ضريبة القيمة المضافة، ثم في المبحث الثاني حلل الباحث النصوص التشريعية في قانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون الإستثمار الأردني، لمعرفة توجه المشرع الأردني من الضرائب تجاه التجارة الإلكترونية.

³⁰ الدوري (1999)، مشار له في اللوزي، (2018)، المرجع السابق، ص 14.

³¹ الزهراء، د مراد الزهراء، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، "العقد الإلكتروني وأطرافه"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25، ديسمبر 2019، ص 91.

النتائج:

- 1- قانون الدخل الأردني رقم 34 لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم 38 لسنة 2018 يخضع التجارة الالكترونية للضريبة على الدخل.
- 2- قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني رقم (6) لسنة 1994 يخضع التجارة الالكترونية للضريبة العامة على المبيعات، ولا توجد أية تفرقة أو تمييز للتجارة الالكترونية عن التجارة العادية بالنسبة للخضوع أو الإعفاء أو نسبة الضريبة.
- 3- في قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة 2014 لا يوجد ثمة إعفاءات للضريبة عن التجارة الالكترونية، سواء في نطاق ضريبة الدخل أو الضريبة العامة على المبيعات.

التوصيات:

- توجد بعض الأسس والمقترحات العامة التي يوصي بها الباحث، وهي:
1. معاملة أرباح نشاط التجارة الالكترونية كالنشاط التجاري المعتاد بالنسبة لخضوعه للضريبة.
 2. تقرير معاملة خاصة لأنشطة التجارة الالكترونية أكثر تحفيزاً للإستثمار، لأنها أكثر مناسبة للتعامل المالي عن طريق المحافظ الالكترونية.
 3. إيجاد طرق تسوية ضريبية مناسبة وسهلة لمردودات المبيعات الناشئة عن التجارة الالكترونية.
 4. تفعيل وتقوية نظام حماية المستهلك للمحافظة على العملاء والمستهلكين من التعرض لعملية نصب الكروني. وهذا بالرغم من أن ظاهر التوصية يخص المستهلكين، إلا أن ذلك سيحافظ على الضريبة وسيمنع التهرب منها.
 5. يقترح الباحث تحديد سعر خاص للضريبة، (ويفضل أن يكون أقل من سعر الضريبة المماثل للأنشطة التجارية الأخرى، والحكمة من هذه التوصية هو تحفيز التجار على التعامل بالتجارة الالكترونية، لأنها تتناسب الآن مع تطور المجتمع وتقدم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت.
 6. إعطاء الحق للممولين لترحيل خسائرهم -إذا تحققت في سنة معينة- حتى تستنفذ بالكامل من الأرباح المتحققة في السنوات الضريبية التالية، والاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر أو الخصومات الضريبية، وذلك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي³² (IAS 12 Income Tax).
 7. نظراً لأن التجارة الالكترونية تتطلب تكنولوجيا متقدمة وإشراكات في بعض النظم والمواقع الالكترونية الخاصة، علاوة على تكاليف الإنترنت، فيجب السماح للتجار في التجارة الالكترونية بخصم جميع التكاليف والمخصصات الضرورية لممارسة التجارة الالكترونية من الوعاء الضريبي.
 8. إخضاع الأرباح الرأسمالية للضريبة، نظراً لوجود تنازلات عن المواقع التي تخصص في التجارة الالكترونية، وتتحقق من هذه التنازلات أرباح كبيرة، وبالتالي وحفاظاً على الحقوق الضريبية يجب أن تخضع هذه المكاسب للضريبة، وذلك وفقاً لشروط خاصة ومحددة.
 9. السماح بخصم قيمة الإهلاكات المعتمدة ضريبياً، وخصوصاً في المعدات الإلكترونية التي تسهم وتساعد في مزاولة نشاط التجارة الالكترونية.

³² مشكور، أ.د. سعود جايد، 2021، المرجع السابق، ص 65.

المراجع: الكتب:

- الخثلان، أ.د سعد بن تركي الخثلان، 2012، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- سالم، د. حسن عبد الله علي سالم، (2011)، المحاسبة الضريبية في الضريبة العامة على المبيعات، نور الإيمان للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة.
- صديق، د. رمضان صديق، 2011، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، القاهرة.
- طه، طارق طه، 2003، التسويق والتجارة الإلكترونية، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- عبد الحميد، د. طلعت أسعد عبد الحميد، 1996، التسويق الفعال، (كيف تواجه تحديات القرن 21؟)، منشأة المعارف - مكتبات الأهرام-مكتبة الشقري بالرياض.
- مشكور، أ.د. سعود جايد، 2021، المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS)، أطر نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الأولى.

المجلات العلمية:

- الزهراء، د مراد الزهراء، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، "العقد الإلكتروني وأطرافه"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، 25 ديسمبر 2019، ص 91.
- الفتلاوي، الدكتور حيدر مجيد عبود، بجامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، ص ص 7-20.
- اللوزي، (2018)، تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية 2005-2015، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (21)، العدد (2)، ص ص 8-24.
- جمال، د بوشنافة جمال، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، خصوصية التراضي في العقود الإلكترونية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، جوان 2018، ص ص 126-141.
- حسين، نادية شاكر (بدون سنة نشر) المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والداري، دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس.
- رضوان وعوض والحسيني (د.ت) ، رأفت رضوان ، رشا عوض ، ولاء الحسيني ، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، دراسة منشورة على الإنترنت.
- زرزور، وسن كاظم زرزور المدرس المساعد جامعة واسط، كلية القانون، التوقيع الإلكتروني كدليل من أدلة الإثبات في ضوء أحكام قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل. منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الثالثة العدد الثاني، سنة 2011. ص 145 من المجلة.

● محاسنة، أ.د. نسرين محاسنه، أستاذ القانون المدني كلية الحقوق جامعة قطر، حق المستهلك في العدول عن العقد الإلكتروني، دراسة في ضوء قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري مقارنة بالتوجيه الأوروبي لحقوق المستهلك، مجله كلية القانون الكويتية العالمية – السنه السادسه – العدد 4 – العدد التسلسلي 24 – ربيع الاول – ربيع الثاني 1440 هـ – ديسمبر 2018، ص ص 191-225.
الرسائل العلمية:

● ممشاوى، طالبة الدكتوراه حفصة ممشاوى، عقد التأمين الإلكتروني بين الإرادة والإذعان في التشريع الجزائري، مخبر القانون المقارن، جامعه تلمسان، مجلة العلوم القانونية والسياسيه، المجلد 11، العدد 3، ص ص 680-692، تاريخ النشر ديسمبر 2020.
الوثائق والقوانين:

- قانون الأونسترال النموذجي للتجارة الإلكترونية.
- قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015.
- قانون الدخل الأردني رقم 34 لسنة 2014.
- قانون رقم 38 لسنة 2018 المعدل لقانون الدخل الأردني رقم 34 لسنة 2014.
- قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني الصادر برقم (6) لسنة 1994.
- قانون الضريبة على القيمة المضافة الإماراتي الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017.

English References:

- Büttner, F., Bartels, U., Hamann, L., Hofrichter, O., Kuhlmann, M., Gogolla, M., ... & Stosiek, A. (2014). Model-driven standardization of public authority data interchange. Science of Computer Programming, 89, 162-175.